

الجزائر: بين اقتصاد الربع والرغبة في التنوع

## Algeria : Rentier economy or desire of diversification.

مخالدي يحي<sup>1</sup>

Mekhaldi Yahia<sup>1</sup>

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)

yahia.mekhaldi@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2021/09/15

تاريخ القبول: 2021/07/02

تاريخ الاستلام: 2021/04/01

### الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى تحديد مدى تعرض الاقتصاد الجزائري لعوارض العلة الهولندية نتيجة اعتماده على المحروقات في تحقيق النمو قرابة نصف قرن من الزمن، و ما يتعرض له من صدمات نتيجة لتغير أسعار البترول، و ما هي القطاعات الاقتصادية البديلة التي يمكن أن تشكل ركائز أساسية يعول عليها في تنوع هذا الاقتصاد و التوجه به نحو نمو مستدام على المدى الطويل.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للصناعة التحويلية أن تشكل محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق استقطابها لمنتجات القطاع الزراعي و استعمالها كمواد أولية في الصناعات الغذائية و هو ما يؤدي إلى نمو كل القطاعات - الكلمات المفتاحية: العلة الهولندية، النمو، الناتج المحلي الإجمالي، المحروقات، الصادرات، التنوع.

تصنيف JEL: Q34, O13, F14

### Abstract :

This paper, based on a descriptive and analytical approach, aims to determine how affected is the Algerian economy by the Dutch disease due to its dependence on hydrocarbons to achieve growth for almost half a century. In addition, it is attempted to elucidate the results of the oil prices changes. Furthermore, this study purpose is to find out which alternative economic sectors can be reliable pillars to diversify this economy and steer it towards long-term sustainable growth.

Therefore, this study concluded that the Secondary industry (manufacturing) could be regarded as economic growth's trigger, in Algeria, through attracting agricultural sector products, and using it as raw materials in the food industry; and this, leads to the growth of all sectors.

**Keywords:** Dutch disease, growth, GDP, hydrocarbons, exports, diversification.

**JEL Classification :** F14, O13, Q34.

<sup>1</sup> مخالدي يحي: yahiamekhaldi@yahoo.fr

Mekhaldi Yahia: yahiamekhaldi@yahoo.fr

## 1. المقدمة:

لقد كثُر الجدل حول مفهوم الاقتصاد الريعي و تأثيره على الاقتصاديات التي تعتمد كمصدر أساسي في دخلها الوطني، لأنه يجعلها تحت رحمة المتغيرات الخارجية و الداخلية، وعليه فإن أي هزة تصيب حركة التجارة الدولية تنتقل مباشرة و بسرعة إلى اقتصاديات الدول الريفية، و نتيجة لذلك تحدث هزات اجتماعية شديدة الأثر، كون أن هذه الاقتصاديات رخوة و لا تستند في وجودها إلى قوى إنتاجية صلبة، ذلك أن بنية الاقتصاديات الريفية هي بنية غير إنتاجية، يضاف إلى ذلك أن الاقتصاد الريعي يتميز بدوافع الاستهلاك الترفي لدى المواطنين في المجتمع و يساعد على زيادة الفجوة بين طبقاته.

و عليه فإن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات الذي يمثل ثلث ناتجها المحلي الإجمالي، و يشكل أكثر من 60% من إيرادات موازنتها العامة و ما يقارب 97% من حجم إجمالي صادراتها، جعل اقتصادها خاضعا للأسواق الخارجية و رهينا لتقلبات أسعار النفط، و لعل أزمة أسعار النفط التي حدثت سنة 1986 م و ما ترتب عنها من انخفاض في مستوى الصادرات و إعاقة في الحركة التنموية و ما تبعها لاحقا من أزمة اجتماعية و سياسية كبيرة لخير دليل على ذلك (الورقة القطرية 29، 27 أكتوبر 2014، صفحة 3).

من هذا المنطلق أصبح لزاما على الجزائر في إطار استراتيجيات التنمية المستقبلية أن تركز بشكل أساسي على بناء قطاعات ارتكازية تستمد قوتها من المزايا النسبية للبلاد (خارج قطاع المحروقات)، و تستند في وجودها و تطورها إلى مقومات التنافسية بكل أبعدها، بحيث يعول عليها في تنوع الاقتصاد الوطني و تطوير الصادرات و الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

و عليه، ستحاول هذه الدراسة التأكيد على ضرورة استفادة الجزائر من الدروس السابقة، و التخلي عن سياستها الاقتصادية المبنية على أساس إيرادات النفط، التي كانت دائما مخيبة للأمال بسبب تذبذب الأسعار و ما تتعرض إليه من انخفاض كبير من فترة لأخرى، و التفكير في تحديد و بناء قطاعات اقتصادية ارتكازية هي: (الصناعات التحويلية، الفلاحة و السياحة) من شأنها تنوع الاقتصاد الوطني و رفع صادراتها خارج المحروقات لتحفيز النمو و مواجهة الصدمات الاقتصادية التي قد تحدث من حين لآخر نتيجة انخفاض أسعار النفط أو نفاذ احتياطه بعد الاعتماد عليه ما يقارب أكثر من نصف قرن من الزمن، و هو ما يدفعا ل طرح الإشكالية التالية:

❖ كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر إلى أي مدى يمكن بناء قطاعات ارتكازية من شأنها خلق اقتصاد وطني متنوع و رفع معدلات نموه؟

قصد الإحاطة بجميع العناصر التي تمكنا من الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال و ما هو واقعه حاليا ؟
- إلى أي مدى يمكن للجزائر أن تبني قطاعات اقتصادية ارتكازية تمكها من تنوع اقتصادها و تحقيق معدلات نمو مرتفعة ؟

للإجابة على هذه الأسئلة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- إن المحروقات في الجزائر باعتبارها ثروة غير متجددة لا يمكن اعتمادها كميزة نسبية، و أن البحث عن مزايا نسبية أخرى و تفعيلها لتنوع و تطوير الصادرات أصبح أمرا حتميا.
- إن التطور الهيكلي لكل من قطاعات: الصناعات التحويلية، الفلاحة و السياحة في الجزائر كقطاعات ارتكازية يمكن أن يلعب دورا أساسيا في زيادة الصادرات، مما قد يترتب عليه زيادة النمو الاقتصادي.

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في البحث عن مدى امكانية تنوع مخرجات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، و تحديد المزايا النسبية التي تمكن من ترشيد الواردات و ترقية الصادرات، و الحصول على ميزات تنافسية تمكن منتجاته من النفاذ إلى الأسواق العالمية، و لقد تطلب تحليل هذا الموضوع إتباع المنهجين الوصفي و التحليلي (Raja Vinesh , 2008).

في الواقع كثيرة هي الدراسات و البحوث التي تناولت دور تنوع الاقتصاد في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، غير أنها اهتمت بدراسة أسباب التبعية، و تحليل أهدافها و الآثار المحتملة لاندماج الجزائر في التجارة الدولية من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو السعي نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و لكن دون أن تحدد بعمق ضرورة بناء قطاعات ارتكازية لدعم هذا التنوع و ترفيقته، غير أن هذا لا ينفي وجود الكثير من الكتابات التي تناولت هذا الجانب و التي لا يسعنا ذكرها هنا.

2. إشكالية الربح وضرورة تنوع الاقتصاد لتحقيق النمو.

## 1.2 الاقتصاد الريعي وأخطار العلة الهولندية.

أ. مفهوم الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية: لقد درس ريكاردو الربح في نظرية التوزيع و أطلق هذه الكلمة على كل "أشكال المداخيل التي مصدرها هبات الطبيعة" (شقير، 1986، صفحة 184)، و الربح بالمعنى الواسع هو الدخل الذي تؤمنه أي هبة أو منحة من الطبيعة، و لقد استخدم تعبير الاقتصاد الريعي على نطاق واسع في بداية السبعينات للتعريف بالدول التي تعتمد على إيرادات المحروقات في تمويل اقتصادها.

و اذا كان الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل غالبا ما يكون طبيعيا، فإن هذا المصدر ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية، بحيث تستحوذ الدولة على هذا المصدر و تحتكر مشروعية امتلاكه و توزيعه (الشيبي، 2017، صفحة 254)، و بالتالي يوجد فرق كبير بين الاقتصاد الريعي و الاقتصاد الإنتاجي سواء من حيث آلية العمل أو ذهنية الإنتاج التي تختلف بين الاثنين، فإذا كان الاقتصاد الريعي يعتمد كثيرا على ما يستخرج من الأرض من ثروات محكوم عليها بالزوال، فإن الاقتصاد الإنتاجي يعتمد على ما ينتجه الإنسان، على هذا الأساس كانت مخرجات الاقتصاد الريعي نافعة في العصور القديمة، كونها تؤخذ من ثروة الأخر أيا كان هذا الأخر، لكنها ليست نافعة في العصر الحديث إلا مرحليا، و أن فكرة الاقتصاد التقليدي الذي اعتبر الأرض هي مصدر كل ثروة أصبحت غير صالحة اليوم، لتحل محلها فكرة الاقتصاد الحديث الذي يرى في العمل أنه أساس أي ثروة.

ب. المقاربات النظرية لوفرة الموارد الطبيعية و أخطار العلة الهولندية: في القرن 19 وضع رواد المدرسة الكلاسيكية (ريكاردو) و رواد المدرسة النيوكلاسيكية (هكشر و أولين) نظرية المزايا النسبية التي تقوم على ضرورة تخصيص كل دولة في إنتاج الموارد الأكثر وفرة لديها، و أن تستثمر فيها في إطار التقسيم الدولي للعمل، و كان الاعتقاد السائد آنذاك أن هذا من شأنه تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للسكان. و ظلت هذه النظرية لسنوات هي التبرير الأساسي في ظل الإطار النظري للتنمية إلى غاية 1950 م.

غير أن اكتشاف حقول الغاز الطبيعي ببحر الشمال في نهاية الخمسينات و بداية الستينات، و ما سببه من آثار سلبية على الاقتصاد الهولندي أصطلح عليه آنذاك بالعلة الهولندية، كان له انعكاسا كبيرا على المقاربات النظرية السابقة، و منذ الثمانينات بدأت ظاهرة العلة الهولندية إلى جانب اتجاهها الاقتصادي تأخذ اتجاهها سياسيا كمرض يعكس مفهوم الدولة التي لا تحوز على مؤشرات جيدة لإدارة الحكم و انتشار الفساد السياسي و المالي بها.

حيث تبين في ما بعد أن التخصص في الإنتاج من طرف كل دولة على أساس نظرية المزايا النسبية مثل تخصص هولندا في تصدير الغاز الطبيعي، و تخصص البرازيل في زراعة وتصدير البن، و تخصص الهند و باكستان في الصادرات السكرية... الخ، له آثار سلبية على المدى البعيد لأن اعتماد الدولة على نوع واحد أو عدة أنواع من الصادرات، مقابل استيراد باقي احتياجاتها من الخارج يحمل في طياته إخضاع هذه الدولة إلى التبعية الاقتصادية، و يعرضها للتأثر بما قد يطرأ على الأسواق العالمية الخاصة بهذه المواد من تقلبات مستقبلا، و في هذه الحالة تصاب الدولة بالعلة الهولندية فينعكس ذلك سلبا على ميزانها التجاري، على عكس ذلك بالنسبة للدول التي

تتمتع بقاعدة اقتصادية متنوعة، و في هذا الإطار فإن النموذج الساكن للنمو الذي عرضه كل من (CORDEN et NEARY) عام 1982 م توصل إلى أن حدوث أي طفرة في زيادة الإيرادات يؤدي إلى تراجع التصنيع من خلال أثرين حقيقيين هما (Cottenet, 2000, p. 525) :

- أثر انتقال الموارد: يأتي هذا الأثر بفعل قابلية أحد عناصر الإنتاج ( العمل و رأس المال ) على الأقل للانتقال بين القطاعات المختلفة، وعندما يزدهر أحد القطاعات و ليكن قطاع النفط مثلا بفعل الإيرادات الربعية، يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال، الأمر الذي يؤدي إلى تحول ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، مما يزيد من تراجع هذه القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر.

- أثر الإنفاق: يؤدي تصدير الموارد الطبيعية ( البترول مثلا ) إلى زيادة المداخيل الحقيقية للمستفيدين من عوائد تلك الصادرات، حيث يوجه جزء من هذه المداخيل لاقتناء السلع و الخدمات المحلية غير المتاجر بها، و مع زيادة الطلب عليها دون أن يقابله أي زيادة في العرض، ترتفع أسعارها مقارنة بأسعار سلع التجارة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التبادل الداخلي للبلد، الشيء الذي يؤدي إلى تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى، و ينتقل العنصر القابل للانتقال هذه المرة نحو قطاع السلع المحلية مما يؤثر سلبا على قطاع سلع التجارة، و هنا يظهر أثر العلة الهولندية، حيث أن ارتفاع معدل التبادل الداخلي يحول الطلب نحو السلع التجارية المستوردة نتيجة لانخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية، و هذا يؤثر كذلك سلبا على الميزان التجاري، و عليه فإن العلة الهولندية هي حقيقة مرض ينتهي بشل قطاع السلع المؤهلة للتصدير و خاصة الصناعات التحويلية، التي تعتبر مصدرا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

و عليه فإن الاعتماد على المداخيل الربعية يؤدي إلى وضع الاقتصاديات تحت رحمة المتغيرات الخارجية و الداخلية، حيث أن أي هزة تصيب حركة التجارة الدولية تنتقل آثارها مباشرة إلى اقتصاديات الدول الربعية، وكثيرا ما ينتج عنها هزات اجتماعية شديدة الوطأة (حسين، 2008، صفحة 24).

بل إن أخطر آثار الاقتصاد الريعي هي انهيار الجانب القيمي، حيث مع غياب احترام قيمة الإنتاج تصبح الأفضلية لأصحاب المهارة في اقتناص الفرص، و في هكذا مناخ تتضاءل قيمة العلم و الكفاءة و الإبداع لأنها تصبح عملات لا قيمة لها، و تصبح القيمة الوحيدة هي القدرة على اقتناص نصيبك من الربح، و يتحول الرهان السياسي و الاقتصادي من السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية إلى السعي نحو التحكم في رقابة الربح و توزيعه (حسين، 2008، صفحة 21).

2-2 ضرورة بناء قطاعات ارتكازية لتنويع الاقتصاد الريعي.

لقد بينت معظم الدراسات التي أجريت على الاقتصاديات الريفية أنها شجعت الاستثمارات ذات العائد المرتفع و السريع كالمتاجرة في العقارات و المضاربة المالية و غيرها، ناهيك عن الاستثمارات الزائدة و البعيدة كل البعد عن الضرورة، و أهملت الاستثمارات المنتجة في قطاعات الصناعة، الفلاحة و السياحة، لأن تحقيق الأرباح فيها يتطلب وقتا أطول، رغم اتفاق كل المفكرين الاقتصاديين أنها قطاعات واعدة و ذات قيمة مضافة مضمونة، و هو ما نتج عنه تذبذب و عدم استقرار في النمو الاقتصادي نظرا لارتباطه بعوامل لا يمكن التحكم فيها لأنها خارجة عن السياسة الاقتصادية للدولة، حيث أصبحت عائدات النفط مثلا تحدها أسعار أسواق لم تعد تخضع لميكانيزمات العرض و الطلب بقدر ما تخضع لعوامل سياسية يتحكم فيها أقوى المنتجون و المستهلكون في العالم.

أ. تشخيص العلة الهولندية: بهدف تحديد مدى تأثير العلة الهولندية على النمو الاقتصادي يجب تتبعها و اقتفاء أثارها خاصة في مجال التركيبة الهيكلية المكونة للنتائج المحلي الإجمالي و ما ينتج عنها من آثار، و لتحقيق ذلك يجب تقييم أثر الإيرادات الريفية على التنمية الاقتصادية للدولة في الماضي والحاضر و التنبؤ لذلك في المستقبل، و من ثم تحديد طبيعة العلاقة بين زيادة هذه الإيرادات خاصة إيرادات النفط، و بين نمو قطاعات الأنشطة الإنتاجية التقليدية التي ترى الدولة بإمكانها أن تشكل قطاعات ارتكازية لتنوع اقتصادها مثل الصناعة، الفلاحة و السياحة و غيرها من القطاعات التي تتماشى و المقومات الطبيعة و البشرية التي تمتلكها، هذا من جهة و من جهة أخرى يجب معرفة أهمية إيرادات قطاع النفط و إيرادات هذه القطاعات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للدولة، و بالتالي تحديد مساهمة كل منهما في إحداث النمو.

و إذا كانت معظم الدراسات التي أجريت لتحديد طبيعة هذه العلاقة تؤيد فرضية لعنة الموارد، و تعتبرها بغض النظر عن طريقة قياسها، هي المسؤولة دائما عن النمو، فإنه من جهة أخرى تبقى الأدلة التجريبية غير كافية لإثبات وجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين بسبب اختلاف ظروف و قدرات و شفافية المؤسسات الحكومية (بلقاسم، 21 مارس 2013، صفحة 61). و عموما فإن سعي بعض الاقتصاديين لتشخيص أعراض العلة الهولندية و تحديد مضاعفاتها على اقتصاديات الدول الريفية في المدى الطويل أثبت إلى حد ما وجود علاقة عكسية بين زيادة الإيرادات الريفية و بين نمو القطاعات الإنتاجية التقليدية، و هي علاقة نتجت عنها مجموعة من الآثار السلبية أهمها تلك التي تطرقنا إليها سابقا: أثر انتقال الموارد و أثر الإنفاق، و حالة كهذه تعبر بشكل واضح عن أعراض و مضاعفات العلة الهولندية (الشمري، 2012، صفحة 20).

ب. مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي و تنويعه: يحكم الاقتصاديون على تجارب الدول النفطية من خلال مدى استفادتها من الإيرادات النفطية لتطوير قاعدتها الإنتاجية و تنوع اقتصادها، و أن الوقاية من العلة الهولندية و علاجها يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات نوجزها في ما يلي (الشمري، 2012، صفحة 20):

- السعي نحو تحقيق نمو اقتصادي متوازن من خلال توجيه الاستثمارات حسب حاجة كل قطاع مع التركيز على القطاعات المنتجة (الصناعة، الفلاحة و السياحة).

- الاهتمام بالاستثمار و تطويره لزيادة الصادرات غير النفطية و توفير الحماية لصادرات القطاعات التقليدية خاصة الصناعة و الفلاحة قصد تحويل الاقتصاد من اقتصاد أحادي إلى متنوع.

- المحافظة على قدر هام من احتياطات الصرف لمواجهة تقلبات الأسعار على المدى القصير، بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى التضخم، و أن يتم التصرف فيها بعقلانية.

- زيادة إنتاجية القطاعات غير التجارية عن طريق الاهتمام بالقطاع الخاص و تدريب القوى العاملة بها لزيادة مهاراتها و تحكمها في وسائل الإنتاج.

- المحافظة على الإيرادات و توزيعها بشكل متوازن وفقا لمتطلبات التنمية الحالية، و الاحتفاظ بجزء منها للأجيال القادمة اقتداء ببعض التجارب الدولية التي حققت نجاحا مثل صندوق المعاشات التقاعدية في النرويج و صندوق الاستقرار الروسي و صندوق الأجيال القادمة لدولة الكويت ... الخ.

- تخفيض سعر الصرف الحقيقي للعملة عن طريق بيع جزء من الاحتياطي النقدي للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بهدف تشجيع صادرات القطاعات التقليدية المنتجة (الصناعة، الفلاحة و السياحة).

- إصلاح النظام الضريبي لكي يلعب دوره في تمويل الميزانية بدلا من الاعتماد على إيرادات الربح شريطة أن لا يتعارض ذلك مع نمو القطاعات المنتجة.

3. تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال وإشكالية الربح والرغبة في التنوع.

1.3 تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا مترديا يسوده التخلف في جميع الميادين، و للخروج من هذه الوضعية عقدت الجزائر مؤتمر طرابلس في جوان 1962 م بهدف إرساء نظام اقتصادي قوي، من خلال تطبيق النظام الاشتراكي كخيار سياسي و اقتصادي يعتمد على أسلوب التخطيط المركزي لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة (عدون، 1988، صفحة 154).

و في إطار هذا النظام عملت الجزائر منذ استقلالها إلى تحقيق هدف التنمية و النمو، و ذلك من خلال المخططات التنموية التي تبنتها، و التي تجسدت في البداية في استراتيجية التصنيع "التي عرفت آنذاك باستراتيجية "الصناعات المصنعة"، إلا أن عملية التقويم المبدئي أثبتت أن إحدى النتائج البارزة للسياسة الاقتصادية المتبعة خلال سبعينيات القرن الماضي هي وجود أغلب المؤسسات الوطنية في حالة عجز مالي بسبب نمط الإدارة و التسيير المتبع آنذاك، و الذي لا يركز على المردودية المالية كأساس للمردودية الاقتصادية، مما استوجب في إطار البحث عن الكفاءة التفكير في إعادة هيكلة هذه المؤسسات ماليا و عضويا.

لقد أفرزت هذه السياسة التي طبقت في بداية الثمانينات عدة نتائج أغلبها سلبية و غير متوقعة، مما تطلب مواصلة عملية الإصلاح، لاسيما أنه بعد هذه العملية بمدة وجيزة أي ابتداء من سنة 1986 م وجد الاقتصاد الجزائري نفسه حبيس عدة اضطرابات مثل انخفاض معدل النمو الاقتصادي، و انخفاض معدلات الاستثمار، و انخفاض حجم الواردات، و تقلص مناصب الشغل، و التصاعد المستمر لمعدل التضخم... إلى غير ذلك من المؤشرات السلبية.

انطلاقا من هذه الظروف، كان لا بد من اعتماد إصلاحات اقتصادية جديدة مست الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، و المؤسسات العامة بصفة خاصة، تمثلت هذه الإصلاحات في تبني سياسة اقتصادية جديدة اصطلاح علميا آنذاك بـ "استقلالية المؤسسات الاقتصادية"، تبعتها بعد ذلك سياسات إصلاحية أخرى تمثلت في إعادة الهيكلة الصناعية و الخصخصة.

إن هذا النظام الذي أعطى الأولوية للقطاع العام و الصناعات المصنعة و الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد و الصلب و الصناعة الميكانيكية و الصناعة البتروكيمياوية و صناعة الطاقة و مشتقات البترول، و فشل في وضع استراتيجية ناجحة للفلاحة، لم يكن ذا فعالية في تنويع الصادرات خارج المحروقات، خاصة مع اعتماده على استيراد المادة الأولية و وسائل الإنتاج، هذا ما دفع بالجزائر إلى التخلي عنه في بداية التسعينيات و الشروع في تطبيق اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية على غرار الكثير من الدول الاشتراكية (benissad, 2004, p. 160).

أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهد الاقتصاد الجزائري انطلاقة جديدة، فبعد أن اجتازت الجزائر محنة العشرية السوداء و التي خسر فيها الاقتصاد الجزائري حسب بعض التقديرات ما يزيد عن 20 مليار دولار، شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق جملة من البرامج المتعاقبة لمعالجة آثار تلك الفترة هي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004 م)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009 م) و البرنامجين الخماسيين (2010 – 2014 م) و (2015 – 2019 م) على التوالي (صبيحي شهبناز، 2021، صفحة 138).

بالفعل لقد حققت هذه البرامج معدلات نمو ايجابية رغم تذبذبها، غير أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لمداخيلها جعل من اقتصادها أكثر حساسية نتيجة التقلبات التي تعرضت لها أسعار البترول في العالم، و لعل انخفاضات أسعار البترول من 112,92 دولار للبرميل سنة 2011 م إلى 52,79 دولار للبرميل سنة 2015 م و إلى 39,4 دولار للبرميل سنة 2016 م و إلى أقل من 30 دولار سنة 2020 م بسبب جائحة كورونا، كان له آثار جد سلبية على مداخيل الجزائر و بالتالي على اقتصادها، حيث اضطرت الحكومة التخلي عن الكثير من البرامج و المشاريع التي كانت مسطرة قبل ذلك، و بالتالي بات لزاما على الجزائر الخروج من هذه التبعية عن طريق تأهيل اقتصادها بواسطة جذب الاستثمارات الأجنبية و مواصلة إصلاح الهياكل الاقتصادية ذات الأهمية و تعزيز مكانتها الدولية.

2.3- نحو بناء قطاعات اقتصادية ارتكازية في الجزائر لتنويع الاقتصاد وإحداث النمو.

أ. مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات:

- المحروقات و إجمالي الصادرات في الجزائر: لتحديد أهمية المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات نقدم الجدول التالي:

الجدول 01: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة: (2000-2017 م)، الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات	
	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	القيمة
2000	97,22	21419,00	2,88	621	100	22031,00
2001	96,61	18484,00	3,93	648	100	19132,00
2002	96,31	18091,00	3,69	734	100	18825,00
2003	97,66	23939,00	2,34	673	100	24612,00
2004	97,47	31302,00	2,53	781	100	32083,00
2005	98,03	45094,00	1,93	907	100	46001,00
2006	97,83	53429,00	2,17	1184	100	54613,00
2007	97,79	58831,00	2,21	1332	100	60163,00
2008	97,56	77361,00	2,44	1937	100	79298,00
2009	97,64	44128,00	2,36	1066	100	45194,00
2010	97,42	55527,00	2,68	1526	100	57053,00
2011	97,19	71427,00	2,81	2062	100	73489,00
2012	97,04	71794,00	2,96	2187	100	73981,00
2013	98,12	63752,00	3,33	2165	100	64974,00
2014	95,53	60146,00	4,47	2810	100	62956,00

## الجزائر: بين اقتصاد الربيع و الرغبة في التنوع

100	37787,00	5,46	2063	94,54	35724,00	2015
100	30100,00	6,27	1890	93,73	28220,00	2016
100	34848,00	5,46	1988	94,54	32860,00	2017

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، المنشورات الإحصائية (2002-2017)

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

[https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm)

يوضح الجدول رقم: (01) أعلاه الحصة الكبيرة التي تمثلها المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية، إذ تستحوذ على نسبة تجاوزت في كل الحالات 93,73 %، بالمقابل تبقى الصادرات خارج المحروقات جد متدنية حيث لم تتعد في أحسن الحالات 6,27 %، و هو ما يؤكد أن الجزائر ما زالت بعيدة جدا عن تنوع اقتصادها، و أن الفجوة بين الأهداف المسطرة و الانجازات على أرض الواقع ما زالت كبيرة، و ذلك بالرغم من الحوافز الهائلة التي تم اعتمادها على مدى مراحل كل الإصلاحات الاقتصادية و برامج دعم و إنعاش الاقتصاد الوطني.

### - المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

إن العلاقة الطردية بين نمو مداخيل قطاع المحروقات من جهة و نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، تبين حقيقة مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذا القطاع و تبعيته له، فمن خلال الجدول رقم: (02) أسفله نجد أن نسبة مساهمة صادرات المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 م بلغت 45,56 %، و هو ما يعادل النصف تقريبا، و يعود السبب في ذلك إلى الارتفاع المعتبر لأسعار البترول خلال تلك الفترة، بينما نلاحظ انخفاض هذه النسبة بشكل كبير في الفترة ما بعد 2014 م بسبب التراجع الكبير في أسعار البترول، في المقابل تبقى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي جد ضئيلة حيث لم تتجاوز 1,27 %، و هو ما يعكس مدى ضعف الهيكل الإنتاجي على طرح منتجات بديلة و منافسة لنظيرتها في السوق الدولية.

الجدول 02: نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2017 م).

السنوات	نسبة الصادرات خارج المحروقات	نسبة الصادرات من المحروقات
2000	1,11	39,01
2001	1,17	34,03
2002	1,28	32,80
2003	0,98	36,08
2004	0,92	37,71
2005	0,88	44,32
2006	0,98	45,56

43,94	0,98	2007
45,48	1,13	2008
31,19	0,75	2009
34,86	0,95	2010
36,08	1,04	2011
34,35	1,00	2012
29,98	1,03	2013
27,07	1,27	2014
19,20	1,25	2015
18,07	1,21	2016
19,1	0,93	2017

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، المنشورات الإحصائية (2002-2017)

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

[https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm)

و على الرغم من مساهمة قطاع المحروقات في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الفترات، إلا أن طبيعة هذه العلاقة جعلت الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات أسعار البترول على المستوى العالمي، و هو ما كان دائما ينعكس سلبا على معدل النمو في ظل عدم قدرة الناتج خارج قطاع المحروقات على تغطية العجز الحاصل.

ب. علاقة أسعار المحروقات بالنمو الاقتصادي في الجزائر:

من خلال الجدول رقم: (03) أسفله تظهر لنا العلاقة القائمة بين تغير أسعار المحروقات و

تغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بحيث:

- كان معدل النمو خلال الفترة (2001. 2013 م) متذبذبا و لم يستقر على منحنى معين، و يرجع هذا التذبذب إلى تغير أسعار النفط، حيث كان يرتفع بارتفاعها و ينخفض بانخفاضها، و هو ما يفسر العلاقة الطردية القائمة بينهما؛

- أما بعد سنة 2014 م فرغم التراجع الحاد في أسعار المحروقات تمكنت الجزائر من المحافظة على معدل نمو اقتصادي جيد نسبيا، ففي سنة 2015 م ارتفع معدل النمو إلى 3,9 % ليستمر بنفس النسبة تقريبا 3,8 % سنة 2016 م، لينخفض في سنة 2017 م الى نسبة 1,4% و هو معدل يبقى دائما مرتبطا بقطاع المحروقات، حيث لجأت الحكومة إلى زيادة كمية الإنتاج منها بنسبة 3,2 % سنة 2016 م مقارنة بنسبة 0,8 % سنة 2015 م للتخفيف من الضرر الذي لحق بالاقتصاد نتيجة التراجع الكبير لأسعار النفط (الدولي، 2016، صفحة 138).

## الجزائر: بين اقتصاد الريع و الرغبة في التنوع

الجدول 03: تطور سعر البترول وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ( 2000 - 2017 م ).

السنوات	المتوسط السنوي لسعر البترول بالدولار	معدل النمو الاقتصادي (%)
2000	27,6	2,2
2001	23,12	4,6
2002	24,36	5,6
2003	28,1	7,2
2004	36,05	4,3
2005	50,59	5,9
2006	61,00	1,7
2007	69,04	3,4
2008	94,1	2,0
2009	60,86	1,6
2010	77,38	3,6
2011	107,46	2,8
2012	109,45	3,3
2013	105,87	2,8
2014	96,29	3,8
2015	49,49	3,9
2016	44,70	3,8
2017	54,1	1,4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وإحصائيات الأوبك لسنة 2016 م، ص: 86.

ت. علاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في الجزائر:

من خلال الجدول رقم ( 03 ) و بالرجوع إلى الجدول رقم ( 01 ) أعلاه، يتبين لنا أن الضعف الشديد لنسبة الصادرات خارج المحروقات يجعل تغييرها بالزيادة أو النقصان من الناحية النظرية يكاد أن يكون عديم الأثر على معدل النمو الاقتصادي، بحيث لما انخفضت نسبة الصادرات خارج المحروقات من 3,69 % سنة 2002 م إلى 2,3 % سنة 2003 م ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 5,6 % إلى 7,2 %، و لما ارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات من 1,93 % سنة 2005 م إلى 2,17 % سنة 2006 م صاحبها انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي من 5,9 % إلى 1,7 %، و في سنة 2007 م رغم أن نسبة الصادرات خارج المحروقات بقيت تقريبا ثابتة فإن معدل النمو الاقتصادي ارتفع بشكل كبير إلى 3,4 %، و في سنة 2008 م عندما ارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى 2,44 % انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2,0 %، أما بالنسبة للسنوات 2009،

2010، 2012، 2014، 2015، 2016 م، 2017م فإن العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي كانت طردية، و عكسية بالنسبة للسنتين 2011، 2013 م.

ث. تشخيص العلة الهولندية في الجزائر:

تعتبر ظاهرة العلة الهولندية من بين أهم المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري، حيث أن الارتباط شبه الكلي بصادرات المحروقات من جهة و النمو الملحوظ لقطاعات السلع غير القابلة للتبادل و تأخر قطاعات السلع القابلة للتبادل من جهة أخرى، كلها مؤشرات توحي بأن الاقتصاد الجزائري يعاني بشكل أو بآخر من مظاهر العلة الهولندية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 04: مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2000 - 2017 م) .. الوحدة ملياردج.

السنوات	قطاع المحروقات	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	الأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة	خدمات إدارية	حقوق التصدير	الناتج المحلي الإجمالي
2000	1616,3	346,2	294,5	335	832,3	424,5	250,1	4098,9
2001	1443,9	424	313,7	337,3	959,9	472,3	284,4	4235,5
2002	1461,3	415,1	327,4	407,7	1033,9	519,6	0,429	4455,4
2003	1868,9	515,3	350,5	445,2	1112,2	552,3	403,1	5247,5
2004	2319,8	578,9	377,7	508	1302,2	603,2	446,2	6136
2005	3352,9	579,9	403,1	564,4	1515	634,8	494	7544,1
2006	3385,2	639,7	426	674,3	1704,1	677,2	457	7963,5
2007	4157,4	716	442,7	814,4	1922,5	788,6	548	9389,6
2008	4089,3	704,2	463,7	825,1	1910,7	782,4	530,8	9306,2
2009	5000,1	722,8	483	967,8	2189,3	1034,3	596,5	10993,8
2010	4180,4	1015,2	597,9	1257,4	2638,7	1620,8	739,1	12049,5
2011	5242,5	1183,2	663,8	1333,3	2933,2	2378	854,6	14588,6
2012	5536,4	1421,7	728,6	1491,2	3305,1	2648,1	1077,6	16208,7
2013	4968	1640	771,8	1627,4	3849,6	2551,2	1242,2	16650,2
2014	4657,8	1771,5	838,5	1794	4195,2	2743,4	1242,1	17242,5
2015	3134,4	1936,4	900,9	1908,1	4549,9	2853,7	1308,6	16592
2016	3544.51	2031.85	946.32	2015.32	4801.74	2803.93	1380.93	17524.6
2017	3814.67	2102.32	985.16	2045.35	5020.40	3160.99	1465.21	18594.1

Source : banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie , les rapports de 2002,2006,2016,2017.

- وضعية القطاعات التي تتأثر أكثر بأعراض العلة الهولندية ( أثر التغير في النفقات):

■ النمو الهائل في قطاع المحروقات: لقد مكن التوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات في الجزائر من إدخال تغيرات جوهرية عن طريق اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في ميداني الحفر و الإنتاج، و تعمل حاليا في الجزائر إلى جانب مؤسسة سونا طراك أكثر من 30 شركة عالمية للنفط و الغاز، كما وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ( 2000 - 2013 م) حوالي 30 مليار دولار أمريكي، أي بمعدل 2,3 مليار دولار سنويا (الورقة، 27. 29 أكتوبر 2014، صفحة 19)، أما بالنسبة لصادرات الجزائر من المحروقات فقد تميزت بارتفاع محسوس خلال الفترة الممتدة بين ( 2000 - 2008 م) قدر بـ 18 % سنويا، و بارتفاع طفيف خلال الفترة ( 2008 - 2013 م) قدر بـ 02 % سنويا و هذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، و قدرت مداخيل صادرات المحروقات خلال الفترة ( 2008 - 2012 م) ما يقارب 600 مليار دولار أمريكي، هذه الصادرات التي تشكل حوالي 35 % من الناتج المحلي الإجمالي (الورقة، 27. 29 أكتوبر 2014، صفحة 10).

■ نمو ملحوظ في قطاع السلع غير القابلة للتداول: خاصة قطاعي الأشغال العمومية و الخدمات خارج الإدارة (benabdellah, 2006, p. 13) حيث بلغت قيمتهما من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 م ما يقارب 1908,1 مليار دج و 4549,9 مليار دج على التوالي.

■ ضعف قطاعات السلع القابلة للتداول: خاصة قطاع الصناعة حيث بلغت أعلى قيمه له سنة 2015 م 900,9 مليار دج، و هي قيمة بعيدة جدا عن الأهداف المرجوة.

و نستنتج من خلال الإحصائيات المذكورة في الجدول رقم: (04) أعلاه أنه في الوقت الذي شهدت فيه قطاعات المحروقات و السلع غير القابلة للتداول نموا ملحوظا، تبقى قطاعات السلع القابلة للتداول بطيئة النمو، و هو ما يعكس مدى هشاشة كل من قطاعي الفلاحة و الصناعة رغم تكفل الدولة بهما، مما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن توفير عرض قابل للتصدير، و عليه أنه في حالة عدم تغير الوضع ستبقى الصادرات الجزائرية تعتمد بنسبة شبه كلية على قطاع المحروقات.

#### - سعر الصرف (أثر الإنفاق):

لقد أدى انخفاض سعر البترول خلال الفترة ما بين 2008 و 2017 م إلى انتهاج سياسة جبائية متشددة و كذا خفض سعر الصرف الحقيقي، أما في السنوات الأخيرة فقد تدخل البنك المركزي بشكل مباشر في تخفيض القيمة الاسمية للدينار الجزائري، و عليه فإنه لا يمكن تفسير تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وفقا لنظرية العلة الهولندية حتى و إن كان هناك ارتفاعا ملحوظا في أسعار البترول، لأن سعر الصرف كان موجها إلى حد كبير من قبل الحكومة عن طريق السياسات الجبائية و النقدية بما يتماشى و خدمة الاقتصاد الكلي، حيث أظهرت الكثير من

الدراسات أن سعر الصرف الجزائري كان في غالب الأحيان يقترب من قيمته التوازنية و هو ما ينفى عدم وجود أعراض العلة الهولندية من خلال عامل الإنفاق.

الجدول 05: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري للفترة (2008 - 2017 م).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
س ص	64,58	72,63	74,39	72,85	77,52	79,38	80,56	100,44	109,47	110,96

march2.htm/Source : www.bank-of-Algeria.dz

#### - أثر انتقال الموارد:

وفقا لنظرية العلة الهولندية فإنه عندما تتحسن الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع المنتعش و القطاع غير التبادلي يتم انتقال عوامل الإنتاج من القطاع التبادلي إلى القطاع المنتعش كمرحلة أولى ثم إلى القطاع غير التبادلي كمرحلة ثانية.

إن احتمال انتقال اليد العاملة من القطاع التبادلي إلى قطاع المحروقات في الجزائر أمر غير وارد نظرا للعزلة التي يتميز بها هذا الأخير، و كذا إتباعه لتقنية إنتاج رأسمالية، حيث نجد أن قطاع المحروقات يشغل أقل من 01 % من القوة العاملة النشطة ( القادرين على العمل بما فهم العاملين و البطالين ) و 0,5 % من القوة الإجمالية المشغلة فعلا، مما يعني استبعاد فرضية انحلال التصنيع المباشر.

أما بالنسبة إلى انتقال اليد العاملة إلى القطاع غير التبادلي، فإن هذا الأخير يتميز باستقطابه حصة الأسد في مجال التشغيل التي تعادل أكثر من مليون عامل خاصة في قطاع الخدمات غير الإدارية مقارنة بقطاعات التجارة و الخدمات و الإدارة، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فإنه يستقطب اليد العاملة بشكل متزايد منذ 2011 م، أي بعد تطبيق سياسة إنعاش الاقتصاد بين 2000 و 2017 م، و هو ما يتوافق مع ما تنص عليه النظرية إلى حد ما.

غير أن الاختلاف الجوهرى بين فرضيات هذه النظرية التي تقوم على حالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج و واقع الاقتصاد الجزائري الذي ترتفع فيه نسبة البطالة يجعل أنه من الصعب جدا الوقوف عند هذا الأثر و تفسيره بشكل واضح، خاصة مع الدعم الذي تقدمه الحكومة و الذي ساهم في تخفيض نسبة البطالة إلى حد ما و استقطاب اليد العاملة من جميع القطاعات بنسب متقاربة.

و عليه فإن تركيبة معدل النمو الاقتصادي بهذا النحو تعكس مدى ضعف الاقتصاد الجزائري، و مدى إمكانية تعرضه لأعراض العلة الهولندية، غير أن غياب كل من أثر الإنفاق و أثر تنقل عوامل الإنتاج يحول دون إمكانية الجزم بإصابة الاقتصاد الجزائري بهذا المرض.

#### 4. ضرورة بناء قطاعات اقتصادية ارتكازية في الجزائر:

لقد حققت الجزائر في السنوات الأخيرة معدلات نمو مقبولة إلى حد ما، ساعدت في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، و دعمت الموازنة العامة، غير أن هذا التحسن كما أشرنا سابقا و كما يوضحه الجدولين رقم: (04) أعلاه و رقم: (06) أسفله هو راجع إلى تحسين إيرادات صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها، و هي إيرادات لا يمكن الاعتماد عليها لا في الوقت الحاضر و لا في المستقبل، لذا بات من الضروري التخلي عن نموذج النمو الحالي تدريجيا و التوجه نحو بناء نموذج نمو جديد يعتمد على مصادر ثروة دائمة (Berthélemy, 2005).

الجدول 06: نسبة مساهمة القطاعات الارتكازية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000 - 2017 م).

السنوات	قطاع المحروقات %	القطاع الفلاحي %	القطاع الصناعي %	قطاع الأشغال العمومة %	أخرى (%)
2000	39,2	8,40	7,05	10,30	35,05
2001	33,89	9,67	7,34	11,08	38,02
2002	32,55	9,19	7,18	11	40,08
2003	35,58	9,69	6,55	10,51	37,67
2004	38,02	9,45	6,02	9,90	36,61
2005	45,14	7,67	5,23	8,59	33,37
2006	45,6	7,5	5,3	7,9	33,7
2007	43,7	7,6	5,1	8,8	34,8
2008	45,1	6,6	4,7	8,6	35
2009	31,0	9,3	5,7	10,9	43,1
2010	34,7	8,4	5,0	10,4	41,5
2011	36,1	8,1	4,6	9,2	42
2012	34,4	8,8	4,5	9,3	43
2013	30,0	9,8	4,6	9,8	45,8
2014	27,1	10,6	5,0	10,8	46,5
2015	19,2	12	5,3	11,3	52,2
2016	19,1	12,1	5,1	11,5	43,4
2017	19,1	12,3	5,5	11,7	44,1
المتوسط	33.865221	9.287222	5.653888	8.421111	37.877777

[https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm)

و من بين القطاعات التي يعول عليها في بناء هذا النموذج:

#### 1.4 - القطاع الفلاحي:

تظهر أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال مساهمته في تكوين بنية الاقتصاد الوطني مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، حيث يتميز هذا القطاع بتنوع

المحاصيل نتيجة تنوع المناطق الفلاحية، غير أنه رغم الدعم الذي قدمته الحكومة لتطوير الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الحيواني، تبقى الفلاحة في الجزائر بعيدة نسبيا عن الأهداف المرجوة منها، و ذلك بسبب التأثير الكبير للظروف المناخية على حجم الإنتاج الفلاحي رغم الجهود المبذولة لزيادة الأراضي المسقية من جهة و المضاربة في توزيع المنتجات الفلاحية من جهة أخرى.

إن النتائج المعتبرة التي حققها هذا القطاع في السنوات الأخيرة من خلال معدل نمو قدر بـ 7,6 % مقارنة بـ 2,5 % سنة 2014 م (الالكتروني: WWW.APS.DZ) و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي كانت 8,4 سنة 2000 م لتصل إلى 12,3 % سنة 2017 م نتيجة متابعة و تطوير البرامج التنموية الفلاحية و نتيجة استفادته من الآثار الايجابية لمختلف الاستثمارات توجي بإمكانية الوصول إلى مستويات كبيرة من الإنتاج تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي و التوجه نحو التصدير، على أن تهتم الحكومة بجدية بترشيد سياسة الدعم الفلاحي و عصرنه وسائل و طرق الإنتاج فيه.

#### 2.4. قطاع الصناعة:

لقد بلغ نمو قطاع الصناعة في الجزائر 5,5 % سنة 2017 م مقابل 5,1 % سنة 2016 م (الالكتروني: WWW.APS.DZ)، حيث بالرغم من ما يتميز به هذا القطاع من توفر مواد الخام و الطاقة، و خبرة لا يستهان بها في العمليات التكنولوجية في مختلف المهن، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحه الجدول رقم: (06) أعلاه تبقى ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى (d'Algérie, 2008, p. 26)، فبعد أن كانت 7,34 % سنة 2001 م كأعلى نسبة انخفضت بشكل تدريجي لتصل إلى 4,5 % سنة 2012 م لترتفع نسبيا إلى 5,5 % سنة 2017 م.

إن عدم وجود قاعدة صناعية متينة في الجزائر هو راجع إلى محدودية أساليب التسيير و عدم مواكبتها للطرق الحديثة، و وجود قدرات إنتاج كبيرة غير مستغلة، و تجهيزات إنتاج قديمة مهتلكة تواجه صعوبات فنية ثقيلة، و ارتباط هذا القطاع بالخارج في الكثير من المواد الأولية و قطع الغيار، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن الكثير من المؤسسات في القطاع العمومي و محدودية استثمار القطاع الخاص فيه.

لقد أصبح من الضروري إعادة هيكلة هذا القطاع و العمل على تنويعه و رفع كفاءته من خلال تطوير بنيته التحتية و إعداد برامج لدعم و تطوير الصناعة في الجزائر عن طريق التركيز على الصناعات التحويلية التي تضمن النمو على المدى الطويل خاصة في مجال الصناعة البتروكيمياوية، الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية و هي صناعات كلها إذا تطورت ستحقق فعلا مبدءاً إحلال الواردات.

### 3-4. قطاع السياحة:

الجدول 07: نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2017 م).

عدد السياح بالآلاف

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السياح	866	901	988	1166	1234	1443	1638	1743	1772
نسبة المساهمة	3,1	3,2	3,3	3,4	3,6	3,9	3,3	3,2	3,1
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السياح	19120	2070	2395	2634	2733	2301	-	742	710
نسبة المساهمة	3,7	3,4	3,3	3,3	3,6	3,3	3,5	2,9	2,8

Source: World development Indicators (WDI), November 2017

World Travel and Tourism Council Data, 2017

رغم الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة في الآونة الأخيرة إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز 3,9 %، في الوقت الذي تشير فيه إحصائيات المجلس العالمي للسياحة و السفر أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10 %، و يرجع هذا الضعف إلى الإهمال الكبير الذي شهده هذا القطاع منذ الاستقلال و الذي انعكس سلبا على البنية التحتية و مختلف الهياكل التي من شأنها أن تطور هذا القطاع رغم ما تحوز عليه الجزائر من معالم سياحية طبيعية و تاريخية و دينية و صناعات تقليدية و عادات و تقاليد و فنون شعبية يمكن أن تجعل من الجزائر قطبا سياحيا يستقطب السياح بدلا من أن يصدرهم (FCE, 2012).

حيث تشير الإحصائيات أنه بسبب الاسترجاع النسبي للأمن في الجزائر، و بسبب ما عاشته بعض الدول العربية السياحية مثل تونس و مصر من أوضاع أمنية متردية تضاعف عدد السياح القادمين إلى الجزائر ثلاث مرات بداية من سنة 2000 م أين بلغ 866000 سائحا ليصل سنة 2013 م إلى 2733000 سائحا، ليتراجع هذا العدد إلى 1780375 سائحا سنة 2017 م، و هو تراجع يعادل 45.1 % بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل، مما دفع بالسياح إلى اختيار وجهات بديلة، و على الجزائر أن تغتني هذه الظروف و أن تسهر بشكل جدي على تنفيذ " المخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2025 " و المعدل إلى غاية 2030 م الذي أطلقته سنة 2008 م لتبني قطاعا سياحيا يعول عليه في تحقيق النمو (موزاوي عائشة، 2021، صفحة 417).

### 5. الخاتمة:

لقد أظهرت هذه الدراسة هيمنة قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، و الدور الكبير الذي يلعبه تغير سعر البترول في تذبذب هذا النمو، و مدى محدودية الصادرات

خارج المحروقات في تركيبته وزيادته، و عليه فإن الاستمرار في الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل سيجعله في عرضة دائمة للصدمات الخارجية التي بينت كلما حدثت مدي هشاشة الاقتصاد الجزائري.

إن تحقيق استقرار و توازن اقتصادي في الجزائر يسوده نمو مقبول و مستدام يتطلب تفعيل الصادرات خارج المحروقات عن طريق بناء قطاعات اقتصادية ارتكازية هي: ( الصناعة التحويلية، الزراعة و السياحة)، حيث يمكن للصناعات التحويلية و بشكل خاص الغذائية أن تشكل محركا أساسيا للنمو الاقتصادي عن طريق استقطاب منتوجات القطاع الزراعي( الحبوب الخضرة و الفواكه) و استعمالها كمواد أولية في الصناعات الغذائية و هو ما يؤدي إلى نمو كل القطاعات على المدى الطويل، و فقا للتأثير الأفقي و في إطار العلاقة التي تجمع بين كل القطاعات الاقتصادية، و بالتالي تنوع الاقتصاد و التخفيف من حدة ارتباطه بقطاع المحروقات، خاصة البترول الذي لم تعد أسعاره خاضعة لميكانيزمات العرض و الطلب، و لتحقيق ذلك لا بد من:

- ضمان مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 6,5% سنويا علي الأقل؛

- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تنوع الصادرات؛

- مضاعفة القيمة المضافة للصناعة التحويلية لتحقيق معدل نمو مستمر و مرتفع؛

- إعادة النظر في الهياكل السياحية و في سياسة استقطاب السياح سواء من الخارج أو في الداخل؛

- تنوع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو.(Khalafat, 2010)

غير أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال وضع خطط و استراتيجيات على المدى المتوسط و الطويل تكون مبنية على أساس سياسة اقتصادية واضحة في محتواها، شفافة في تنفيذها و فعالة في أداؤها.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية

1. تقديرات و توقعات خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، أكتوبر 2016 م.
2. زايري بلقاسم، المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 م.
3. الشاذلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية و أثرها في العالم العربي، هموم اقتصادية عربية، دراسات في تكريم يوسف صايغ.

4. صبيحي شهبناز، شطي ناصر الدين، اقتصاد الربيع و فلسفة الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 8، العدد 01.
  5. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر و التوزيع، بغداد 1986 م.
  6. مايج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
  7. محمد نبيل الشبيبي، الاقتصاد الريعي، المفهوم و الإشكالية، ورقة بحثية، الدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، 02/06/2017 م، الموقع الإلكتروني: WWW.APS.DZ
  8. موزاوي عائشة، موزاوي عبد القادر، مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاسواق و المالية، المجلد 08، العدد 01.
  9. ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة 2008 م، العدد: 05.
  10. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية ، الجزائر، 1988 م.
  11. الورقة القطرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ضبي، 27.29 أكتوبر 2014 م.
- ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية.

1. Berthélemy ;2005 ; «commerce international et diversification économique », Revue d'économie Politique,, Vol, 115.
  2. Corden, "Booming sector and Dutch Disease Economics Survey and consolidation», Oxford Economic Papers , 1984.
  3. *Hélène Cottenet, « Ressources exogène et croissance industrielle :le cas de l'Egypte »,Revue Tiers Monde N° 163, 2000, Tome XLI.*
- Hocine benissad ; Algérie de la planification socialiste a l'économie de marché (1962-2004), EDITION ENAG, Alger, 2004.
4. La banque d'Algérie, rapport 2007 : évolution économique et monétaire en Algérie, Alger, 2008.
  5. Nadia Khalafat ; 2010 ; « Diversification des exportations Quelles opportunités pour l'Algérie », Université d'Oran 2.
  6. Raja Vinesh Sannasee, Boopendra Seetanah et Matthew John Lamport ;2008 ; « Diversification des exportations et croissance économique: le cas de Maurice » université demauritius.
  7. Rapport de Fédération des chefs d'entreprises FCE ; 2012 ; « Etude sur les perspectives de diversification de l'économie nationale » ; Algérie.
  8. Youcef benabdellah , croissance économique et dutch diseare en Algérie , les cahiers du CREAD, N75.2006 , Algérie.
  9. Hausmann, Klingler, and Lopez- Calix; 2011, "Export Diversification in Algeria»; The Word Bank.